جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف

العقيدة السياسية لصانع القرار التركي وأثرها في المؤسسة العسكرية بعد عام 2002

رسالة تقدم بها الطالب

حسن عبد الحمزة حمودي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

علي فارس حميد

1441 هـ

2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

أَفَرَأَيْتَ مَنِ إِتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ)

سورة الجاثية : (23)

إقـرار
الـمشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(العقيدة السياسية لصانع القرار التركي وأثرها في المؤسسة العسكرية بعد العام 2002) لطالب الماجستير (حسن عبد الحمزة حمودي) قد جرت تحت إشرافي في قسم الفكر والنظم السياسية بمعهد العلمين للدراسات العليا ، كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم الفكر والنظم السياسية .

التوقيع :

المشرف: أ.م.د. علي فارس حميد

التاريخ : / /2020

بناء على التوصيات المتوفرة ،أُرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

أ.م.د. : محمد ياس خضير

رئيس قسم الفكر والنظم السياسية

التاريخ : / /2020

الإهداء

إلى من علمني بالعلم ترتقي الأشخاص إلى الشجرة المعطاء ، الذي أنار دربي ، وأفنى عمره من أجلي وساندني لأكون ما أنا عليه أبي حفظه الله.

إلى منبع الحنان وهي في جنان الخُلد والدتي رحمها الله .

إلى من شاركتني السراء والضراء في حياتي زوجتي العزيزة والغالية .

إلى زهور المستقبل أولادي يرعاهم الله .

إلى سندي في الحياة أخوتي وأخواتي .

إلى أحبتي الأصدقاء والزملاء وكل المحبين .

إلى بلدي العراق العظيم ، أهدي هذا الجهد المتواضع .

الـشكـر
و ا لإمـتـنـا ن

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد (ص) وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

الشكر لله أولاً الذي منّ علي بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور لولا فضله ورحمته ، ويسعني بعد نهاية بحثي المتواضع هذا يدعوني واجب العرفان بالجميل وأنا أنجز رسالتي هذه أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور (علي فارس حميد) ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وقد كان لملاحظاته وتوجيهاته رغم كثرة مسؤولياته وإلتزاماته أثراً كبيراً في إظهار هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه الآن فله مني جزيل الشكر لما أبداه لي من مساعدة طيلة فترة إعداد رسالتي هذه ومنحني الدعم والإسناد ، كذلك أود أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى معهد العلمين للدراسات العليا ممثلاً بعميد المعهد الأستاذ الفاضل الدكتور (زيد عدنان محسن العكيلي) وكذلك وافر الشكر والتقدير للسيد رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الفاضل الدكتور (محمد ياس خضير) لما قدماه من جهد جهيد في مواكبتنا طيلة فترة الدراسة لهم منا كل الشكر والتقدير والإحترام .

كما يسعني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى زميل الدراسة الأستاذ (حسنين كاظم عبد علي الشمري) إختصاص مادة الانكليزي لجهده المبذول على مساهمته في ترجمة واجهة الرسالة وملخصها له مني كل الأحترام والتقدير .

الباحث

حسن عبد الحمزة حمودي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي العام للدراسة	47-1
المبحث الأول : مفهوم العقيدة وأنواعها والمفاهيم الأخرى أللاحقة لها	13-1
المطلب الأول : مفهوم العقيدة وأنواعها	8 - 1
المطلب الثاني : المفاهيم أللاحقة لمفهوم العقيدة	13 - 8
المبحث الثاني : الإطار النظري لعملية صنع القرار	32 - 14
المطلب الأول : تعريف القرار وأنواعه	18 - 15
المطلب الثاني : عملية صنع القرار واتخاذه	32 - 18
أولاً : التعريف بالمفاهيم	20-18
ثانياً : العناصر الرئيسة في عملية صنع القرار واتخاذه	22 - 21
أ – البيئة الخارجية	21
ب – البيئة الداخلية	21
ج – القيم والمعتقدات الخاصة بصناع القرار	21
د – حجم القدرات القومية المتاحة للدولة	21
هـ – حجم الضغوط التي دفعت إلى إتخاذ القرار	21
و – الهيكل التنظيمي الرسمي	22 - 21
ثالثاً : مناهج ونماذج ونظريات صنع القرار واتخاذه	26 - 22
رابعاً : مراحل عملية صناعة القرار واتخاذه	32 – 26
المرحلة الأولى : المرحلة السابقة لإتخاذ القرار	29 - 27
المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ القرار	31 – 29
المرحلة الثالثة: مرحلة متابعة تنفيذ القرار وتقييمه	32 – 32
المبحث الثالث : تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار في عملية صنع القرار	48 - 33
المطلب الأول : المتغيرات النفسية ودورها في نشوء العقيدة السياسية وتكوينها لصانع القرار	43 - 34
أولاً : العقائد والقيم والمعتقدات	39 - 35
ثانياً : الدوافع الذاتية والسمات الشخصية لصانع القرار	42 - 40
ثالثاً : نوعية الإهتمام بالسياسة الخارجية	43 – 42

المطلب الثاني : المتغيرات الأخرى المؤثرة في تكوين العقيدة السياسية لصانع القرار	48 – 43
المتغير الأول: كيفية وصول صانع القرار إلى قمة الهرم السياسي في دولته	43
المتغير الثاني: مدى تميز صانع القرار بسمة الإلهام أو الكاريزما	43
المتغير الثالث: نوعية معرفية صانع القرار بالسياسة الدولية	44 - 44
المتغير الرابع : التجارب السابقة	45 - 44
المتغير الخامس : دور صانع القرار	47 - 45
لفصل الثاني : دور المؤسسة العسكرية في ظل العقيدة السياسية لصانع القرار التركي قبل عام 2002	98 - 48
المبحث الأول : العقيدة السياسية لصانع القرار التركي قبل عام 2002	63 - 48
المطلب الأول: العلمانية كعقيدة سياسية عامة لمصطفى كمال أتاتورك في مرحلة نظام الحزب الواحد من (1923–1945)	56 – 49
المطلب الثاني : مرحلة التعددية الحزبية عام (1946) وظهور العقائد والآيديولوجيات اليمينية واليسارية والإسلامية	63 – 56
المبحث الثاني : وضعية المؤسسة العسكرية التركية قبل عام 2002	89 - 64
المطلب الأول : تأريخ المؤسسة العسكرية التركية ومراحل تطورها	73 – 64
المطلب الثاني: الإنقلابات العسكرية التي قامت بها المؤسسة العسكرية	82 - 73
الإنقلاب الأول: إنقلاب 27 آيار 1960	77 – 74
الإنقلاب الثاني: إنقلاب المذكرة (مذكرة 12 آذار 1971)	80 – 78
الإنقلاب الثالث: إنقلاب 12 أيلول 1980	83 – 80
المطلب الثالث: وضع المؤسسة العسكرية التركية في ظل العقائد السياسية المتنوعة للفترة من (1923–2002)	89 - 83
المبحث الثالث : إجراءات المؤسسة العسكرية على البنية السياسية للسلطة في تركيا	98 – 90
لفصل الثالث : المبادىء العامة للعقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد العام 2002 والمتغيرات المؤثرة فيها	144 - 99
المبحث الأول : مرحلة نشوء النخبة السياسية الحاكمة بعد عام 2002	110 - 99
لمطلب الأول : ظهور الإسلام السياسي في تركيا وبدايات الحركة التجديدية داخله	101 – 99
المطلب الثاني : التصورات السياسية لحزب العدالة والتنمية	110 – 101
المبحث الثاني : المرتكزات الآيديولوجية والفكرية لحزب العدالة والتنمية	120 - 110
المطلب الأول : آيديولوجية وفلسفة ومبادىء حزب العدالة والتنمية	116 – 110
المطلب الثاني : الطروحات الفكرية لحزب العدالة والتنمية	120 – 116

المبحث الثالث : المتغيرات المؤثرة في عقيدة صانع القرار التركي بعد عام 2002	132 - 121
المطلب الأول : المتغيرات الداخلية	128 - 121
أولاً : الواقع الإقتصادي	122 – 121
ثانياً : قضية رفع الحظر عن الحجاب	124 – 122
ثالثاً : القضية الكردية	130 – 124
رابعاً : مسألة الأَقليات	132 – 130
المطلب الثاني : المتغيرات الخارجية	144 - 132
أولاً : الحراك العربي	136 – 133
ثانياً : الإتحاد الأوربي	144 - 137
الفصل الرابع : تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي على مستقبل المؤسسة العسكرية التركية بعد عام 2002	188 - 145
المبحث الأول : تأثير العقيدة السياسية في المؤسسات الرسمية للنظام السياسي التركي بعد العام 2002	155 - 145
المطلب الأول : السلطة التشريعية	148 - 145
المطلب الثاني : السلطة التنفيذية	151 - 148
المطلب الثالث : السلطة القضائية	154 – 151
المطلب الرابع : مجلس الأمن القومي	155 – 154
المبحث الثاني : الإجراءات المتماشية مع عقيدة صانع القرار التركي للحد من دور المؤسسة العسكرية	164 - 156
المطلب الأول : إجراءات صانع القرار التركي للمرحلة الأولى في المدّة من (2002 – 2010)	159 – 157
المطلب الثاني: إجراءات صانع القرار التركي للمرحلة في المدّة من (2010 – 2018)	163 - 160
المبحث الثالث : مستقبل دور المؤسسة العسكرية في ظل العقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد عام 2002	188 - 164
المطلب الأول: فرضية إستمرار تأثير عقيدة صانع القرار التركي	177 - 169
المطلب الثاني: تراجع تأثير عقيدة صانع القرار التركي	188 – 177
الخاتمة	194 – 189
المصادر	219 - 195
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A–C
الواجهة باللغة الإنكليزية	
فهرست موضوعات الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1) يوضح بعض البيانات والمعلومات والإحصائيات الخاصة بالجيش التركي	68

الجدول رقم (2) يوضح قيمة الإنفاقات السنوية على المؤسسة العسكرية خلال الفترة من (1998-2005)	70
الجدول رقم (3) يوضح عناصر القدرات العسكرية التركية البرية والجوية والبحرية	71
الجدول رقم (4) يوضح نتائج إنتخابات عام 1973 وعام 1977	81
الجدول رقم (5) يوضح نتائج إنتخابات عام 1961 وعام 1965	85
الجدول رقم (6) يوضح نتائج الإنتخابات التي خاضها حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002	108

ملخص الرسالة

لقد أدت العقيدة السياسية لصانع القرار التركي وظيفة مؤثرة وتركت أثراً ملموساً في رسم ملامح الحياة السياسية في تركيا مُنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 على يد (مصطفى كمال أتاتورك) وحتى الوقت الحاضر في ظل حكم حزب العدالة والتنمية و(رجب طيب أردوغان)، ففي ظل عقيدة (أَتاتورك) السياسية تبنت تركيا التوجه العلماني ، وأُفتتنت بالحضارة المادية الأوربية شكلاً ومضموناً مما إنعكس في إتخاذ مجموعة من الإجراءات تركت أثراً واضحاً في الدولة والمجتمع ، في الجوانب كافة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية .

ونتيجة لهذا الوضع اتسمت المؤسسة العسكرية بسمة التمسك بالمبادىء الكمالية ، التي أصبحت منطلقات فكرية أساسية يجب الدفاع عنها ، وتمّيز دورها بإقتحامها الحياة السياسية في حال وجود إنحراف عن تلك المبادىء ، وهذ الأمر جعل دورها متطوراً من الإشراف على السلطة السياسية إلى التدخل غير المباشر ومن ثم المباشر، حتى تحولها كجماعة ضغط سياسي في تركيا بسبب تأثيرها في عملية صنع القرار السياسي ، وقد تجلت تلك الصور بوضوح في الإنقلابات الأربعة التي نفذتها المؤسسة العسكرية قبل عام 2002 .

وبفعل المتغيرات والأحداث الداخلية والخارجية أفرز الواقع السياسي التركي عن وصول نخبة سياسية إلى سدة السلطة تمّثلت بحزب العدالة والتنمية ومؤسسيه رجب طيب أردوغان وعبد الله غول الذين أعلنوا أنَ حزبهم ليس إسلامياً ، وأنه حزب محافظ ليبرالي معتدل غير معادٍ للغرب ، يتبنى رأسمالية السوق ، ويسعى لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي ، فقد دشن الحزب إلى مرحلة جديدة من تأريخ تركيا ، قامت على محورين: الأول محاولة تصفية الإرث العلماني الأتاتوركي الذي فرض على الشعب التركي نموذجاً ثقافياً لا يتماشى مع إنتمائه الحضاري الإسلامي ، ولا يستجيب لأبسط مقومات الفصل العلمي بين السلطتين الروحية والمادية ، والمحور الثاني سياسي تضمن صراعاً مريراً بين الحزب والمؤسسة العسكرية التي حكمت تركيا بالقبضة الحديدية لمراحل طويلة وقد إستندت حكومة العدالة والتنمية في هذا التوجه على دعم أُوربي وذلك بتوظيفها معايير وشروط الإنضمام للإتحاد الأوربي التي وضعها عام 1993 كشروطاً أساسية لبدء المفاوضات التي لن تبدأ إلا عندما تستجيب تركيا للشروط المتكونة مما يسمى بـ (معايير كوبنهاغن) التي تضّمنت مجموعتين من الشروط:الأولى سياسية والثانية إقتصادية والفكرة المركزية في

المجموعتين هي الحرية بالمعنين السياسي والإقتصادي ، إذ قام رجال القانون الأَتراك بصياغة عدد من القوانين الجديدة ، التي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية أُطلق عليها (حزم قانونية للتوائم مع الإتحاد الأوربي) بلغ مجموعها سبع حزم قانونية ، فقد إنتقدت تقارير الأداء التي أعدًها الإتحاد الأوربي منذ عام 1998 وحتى عام 2001 الدور الذي أدّاه الجيش في الحياة السياسية عن طريق مجلس الأمن القومي ، وطالبت المذكرة الأوربية لعام 2002 بوجوب إعادة تنظيم ذلك المجلس دستورياً على وفق المعايير الأوربية وتحويله إلى مؤسسة إستشارية في خدمة الحكومة ، وعليه شهدت المرحلة التي سبقت وصول الحزب إلى السلطة عام 2002 تعديلات دستورية في 30 تشرين الثاني عام 2001 شملت (37) مادة من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن القومي ، فوسعت التعديلات من عدد أعضائه ، مما رجح كفة المقاعد المدنية في المجلس ، وشملت التعديلات طبيعة قرارات المجلس فتّم إلغاء نص(يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الإعتبار الأولى) وتحول إلى (يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن القومي) ، وأجرى حزب العدالة والتنمية منذ تسنمه السلطة في عام 2002 عدّة تعديلات دستورية اختصت تعديلات عام (2004) بمجلس الأمن القومي ، ووضعية الجيش ودوره في الحياة السياسية ، فيما اختصت تعديلات عام (2007) بمنصب رئيس الجمهورية ، والمجلس الوطني التركي ، في حين كانت تعديلات عام (2010) تتعلّق بالإصلاح السياسي ، وتطور العلاقات المدنية العسكرية والسلطة القضائية قادت بالنهاية إلى أن يكون مجلس الأَمن القومي مجلساً إستشارياً محضاً ذا أغلبية مدنية له سكرتير عام مدني .

المقدمة

يُعد تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي في المؤسسة العسكرية أحد ملامح النظام السياسي التركي مُنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 ، إلا إنَّ هذه الملامح مرتبطة مباشرة بالقواعد السياسية والقانونية الناشئة بموجب عقيدة صانع القرار ، لذلك فهي قد تتبدّل بفعل متغيرات جديدة تنشأ بموجب الحراك السياسي الداخلي ، أو بفعل التأثير الخارجي أو نتيجة حدوث الأثنين معاً .

فقد تبنى (مصطفى كمال أتاتورك) عند إعلانه قيام الجمهورية التركية الجديدة في تشرين الأول عام 1923 أول تجربة قومية علمانية أسهمت كثيراً في رسم الوجهة التي اتخذتها صيغة بناء الدولة المحدثة في المنطقة ، وبفعل التدابير التي اتخذها أتاتورك أثر معاهدة (لوزان) المعقودة في 14 تموز عام 1923 فكان أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الأوربية نهجاً رسمياً للدولة بقوله ((إنَّ الحضارة التي يجب أن يُنشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضموناً وشكلاً فالحضارة الأوربية هي الحضارة القائدة والموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة وخلق الانسان السيد والأمة السيدة وأن جميع الأمم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوربية لكي تؤّمن لنفسها الحياة والإعتبار)) .

إنَّ إفتتان أتاتورك بالحضارة المادية الأوربية إنعكس سلباً في بعض الإجراءات التي اتخذها وألزم الشعب بإتباعها من قُبيل تغيير غطاء الرأس الطربوش بالقبعة ، وجعل يوم الأحد عطلة رسمية وفرض قانون الأَلقاب إذ لقّب نفسه أتاتورك أي أبو الترك ، كذلك إستعمال الأحرف اللاتينية التي تستعملها الدول النصرانية كأبجدية جديدة بدلاً عن أبجدية اللغة العربية التي تستعملها الدولة العثمانية سابقاً ، وتمّ وضع الدين في حدود إختصاص دائرة حكومية تعمل تحت إشراف الدولة بإسم (هيأة الشؤون الدينية) معدومة الصلاحيات فضلاً عن صدور القانون المدني عام 1926 الذي أجرى تغييراً جذرياً في وضع المرأة ، فضلاً عن إستبدال أتاتورك القوانين الإسلامية بعدّة قوانين أوربية مع إظهار تعصبه للقومية .

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 وإستلام السلطة من بعده من قبل (عصمت إينونو) والتعديلات الكبيرة التي أجراها على النظام السياسي التركي بما يتلائم مع الظروف والمتغيرات الدولية في ظل إنتهاء الحرب العالمية الثانية إذ تمّ الإنتقال إلى التعددية الحزبية ، وظهور الحزب الديمقراطي عام 1946 وفوزه بإنتخابات عام1950 وثباته في الحكم لمدة عشر سنين ، إلا أن كبار

البيروقراطيين وضباط الجيش أحتفظوا بولائهم التأريخي لحزب الشعب الجمهوري لأنّ الحياة السياسية قبل عام 1950 كانت حكراً على نخبة ضيقة داخل الجهاز الإداري ، وداخل عدد أصغر من كبار رجال الأعمال وأصحاب المشروعات، إذ أتسمت المؤسسة العسكرية بسمة التمسك بالمبادىء الكمالية التي أصبحت منطلقات فكرية أساسية يجب الدفاع عنها ولذلك تميز دور المؤسسة العسكرية بإقتحامها للحياة السياسية في حال وجود إنحراف عن المبادىء الأتاتوركية وهذا الأمر جعلها أداة إشراف على السلطة السياسية مُنذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى إنقلاب عام 1961 فقد أتخذ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ثلاثة أشكال:-

الشكل الأول: الحكم العسكري المباشر الذي مارسته المؤسسة العسكرية أثناء تجربة إنقلابي عام (1961 و 1980) عندما تولت سلطة إصدار القرار السياسي ، وممارسة وظائف النظام السياسي التقليدية التنفيذية والتشريعية والقضائية من دون مشاركة أجهزة أُخرى غير عسكرية .

الشكل الثاني: الحكم العسكري غير المباشر بواسطة تحالف مجموعة العسكر مع السلطة المدنية ومشاركتها الفعلية في عملية صنع القرار السياسي ، وقد تجلت هذه الصورة بعد إنتخابات تشرين الثاني عام 1961 وبعد إنتخابات عام 1983 بموجب دساتير (1961و1982) التي وضعتها المؤسسة العسكرية .

الشكل الثالث: تحّول الجيش جماعة ضغط سياسي في تركيا ، بسبب محاولاتهم المستمرة بالتأثير في عملية صنع القرار السياسي ، وقد ظهرت هذه الصورة بوضوح مع الإنقلابات العسكرية الثلاثة (1961 و1971 و1980) .

مع ظهور حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان في الساحة السياسية التركية وحصوله على أغلبية برلمانية في إنتخابات تشرين الثاني 2002 مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده في سابقة جديدة على الحياة السياسية التي انمازت بالحكومات الائتلافية مما إنعكس على دور المؤسسة العسكرية الذي أخذ بالتراجع نحو أدوار متباينة ، وغير واضحة بسبب التغييرات المتدرجة التي أجراها الحزب على شكل النظام السياسي من برلماني إلى شبه رئاسي ، ومن ثمّ بشكله النهائي الرئاسي عبر التعديلات الدستورية التي قام بها .

فقد تبنى الحزب برنامج تنموي تضّمن الإصلاح الهيكلي والتحرير الإقتصادي والإندماج ضمن الإطار الأوربي عن طريق السعي لإكتساب العضوية الكاملة للإتحاد الأوربي عبر تطبيق المعايير السياسية والإقتصادية التي نادى بها الإتحاد ، إنعكس هذا الوضع على التأييد الأوربي الكامل للحزب في المضي بالإصلاحات الشاملة للحياة السياسية والإقتصادية والقانونية ، وأدى

إلى تحّول الحزب إلى رافعة أساسية لصياغة أُسس جديدة للحياة السياسية في تركيا ، في مقدمتها تحديد مهمة المؤسسة العسكرية وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يُقلص من نفوذ العسكر في هذا المجلس .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من طبيعة التأثير الذي تؤديه عقيدة صانع القرار السياسية في توجيه وبناء الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية تجاه النظام السياسي وبنائه ، فطبيعة المنظومة الفكرية والقيم والمعتقدات المترسخة في ذهنية صانع القرار تفرز أنماطاً مختلفة للتفسير والتحليل ، ومن بين ذلك توجيه الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية ، الذي قد ينتقل من الدور المراقب لأداء النظام السياسي إلى الدور الداعم أو الحاكم في بعض الأحيان ، وتتضح أهمية الدراسة في موضوعها الذي تضّمن تأثير عقيدة صانع القرار التركي في دور المؤسسة العسكرية التي أثرت كثيراً في الحياة السياسية بتركيا ، وطبيعة السياسات التي تبنّاها صانع القرار، وكيف تأثرت المؤسسة العسكرية بالعقيدة السياسية لصانع القرار بعد عام 2002 .

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1 – التعرف على مفهوم العقيدة وأنواعها والمفاهيم أللاحقة لها والمتقاربة معها .

2 – التعرف على عملية صنع القرار ، وتأثير العقيدة السياسية فيها .

3 – التعرف على دور المؤسسة العسكرية في ظل عقيدة صانع القرار التركي قبل عام 2002 .

4 – التعرف على تأثير عقيدة صانع القرار التركي بعد عام 2002 في المؤسسة العسكرية .

5 – إستشراف مستقبل المؤسسة العسكرية في ظل عقيدة صانع القرار التركي بعد عام 2002 .

حدود الدراسة

1 – الحدود الزمانية : يركز النطاق الزمني على دراسة تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي في دور المؤسسة العسكرية بعد عام 2002 إذ شهد دورها تحولاً ملموساً في ظل الإجراءات التي أحدثها صعود حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان .

2 – الحدود المكانية : تنحصر الحدود المكانية للدراسة ضمن الرقعة الجغرافية للدولة التركية.

الدراسات السابقة

وجد الطالب الباحث أثناء متابعته للرسائل والأطاريح التي كُتبت عن المؤسسة العسكرية التركية أنّها تناولت الدور السياسي للمؤسسة في مراحل زمنية متقطعة ، وأنها لم تتناول العقائد السياسية لصناع القرار في دولة مارست هذه الظاهرة دوراً مؤثراً فيها ، وقد جاءت رسالتنا الموسومة العقيدة السياسية لصانع القرار وتأثيرها على دور المؤسسة العسكرية رغم تناولها لفترة حكم حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان بعد عام 2002 إلا أنّها تضمنت بوضوح لتأثير العقيدة السياسية في دور المؤسسة العسكرية قبل عام 2002 .

إشكالية الدراسة

على الرغم من إنَّ وظيفة المؤسسة العسكرية هي حماية الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية إلا أنها قد تكون في أحيان أخرى صاحبة دور إضافي يقوم على حماية وصيانة المبادئ العامة للنظام السياسي، إذ تعمل على توجيه مراكز صنع القرار عند وجود عملية إنحراف عن مبادئ النظام السياسي، فضلاً عن ذلك فإنَّ دور المؤسسة العسكرية يتأثر بطبيعة القيم والعقيدة السياسية لصانع القرار ، مما يجعل دور المؤسسة العسكرية متجهاً إلى أداء أدوار جديدة غير الوظيفة التقليدية التي إستقر عليها في النظام السياسي، وقد تأثرت المؤسسة العسكرية التركية كثيراً بسبب تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار السياسي فيها لا سيما بعد عام 2002 وهذا الأمر نقل دورها بإتجاه وظائف جديدة تختلف عمّا كانت تؤديه .

ووفقاً لهذه الإشكالية تُثار التساؤلات الآتية

1 – ما هو مفهوم العقيدة والمفاهيم المتفرعة منها، وكيف يمكن تمييزها عن المفاهيم اللاحقة لها؟

2 – ما هي عملية صنع القرار؟ وماتأثير منظومة قيم ومعتقدات صانع القرار على تلك العملية؟

3 – ما هي طبيعة المؤسسة العسكرية التركية قبل عام 2002 والأدوار التي قامت بها ؟

4 – ما هي العقائد والآيديولوجيات السائدة في تركيا قبل عام 2002 ؟ وما هي وضعية المؤسسة العسكرية التركية في ظل تلك العقائد ؟

5 – ما هي المبادىء العامة للعقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد عام 2002 ؟

6 – ما هي العوامل المؤثرة في العقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد عام 2002 ؟

7- ماهي السياسات والإجراءات التي إعتمدها صانع القرار التركي للتأثير في مستقبل المؤسسة العسكرية التركية بعد عام 2002 ؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أنَّ للعقيدة السياسية لصانع القرار السياسي التركي تأثيراً كبيراً في دور المؤسسة العسكرية، إذ تتأثر المؤسسة العسكرية بشكل كبير بتوجهات صانع القرار السياسي ، وطبيعة فهمه للمتغيرات التي تتحرك في نطاق البيئة المحلية والخارجية للدولة، فكلما كانت عقيدة صانع القرار السياسية واضحة وهادفة ، كان تأثيرها أكبر وأشمل في المؤسسة العسكرية .

منهجية الدراسة

إنَّ طبيعة موضوع البحث من الناحية الفكرية والمنهجية تتطلَّب أن يكون هناك مناهج يعتمدها الباحث من أجل تحقيق الغايات التي إنطلق منها في كتابة البحث، إذ إعتمد الباحث المنهج التأريخي لدراسة الأسس التأريخية لتأسيس الجمهورية التركية ، ومكانة المؤسسة العسكرية فيها، كذلك إعتمد منهج التحليل الوصفي لوصف الأهداف والبرامج التي إعتمدها حزب العدالة والتنمية ومشاركته السياسية في الحياة الإجتماعية في تركيا ، إلى جانب ذلك إعتمد الباحث المنهج الوظيفي لتحديد وظائف المؤسسة العسكرية والحدود الدستورية لدور صانع القرار ، وما أحدثه حزب العدالة والتنمية من تغييرات في وظائف هذه المؤسسات ، وأخيراً إعتمد الباحث المنهج الإستشرافي للبحث في إحتمالات إستمرار أو تراجع التأثير المتبادل للمؤسسة العسكرية والعقيدة السياسية لصانع القرار في تركيا .

هيكلية الدراسة

إستناداً إلى فرضية وإشكالية الدراسة فقد تمّ تقسيم الدراسة على أربعة فصول وخاتمة، خصص الفصل الأول إطار نظري عام يتضمن التعريف بالمصطلحات ، والمفاهيم التي تتركز حولها الدراسة وتفكيك العبارات المضغوطة والمكثفة ، وإزالة الغموض الذي يشوب عدد من المفردات فقد تضمن المبحث الأول منه مطلبين لتوضيح العقيدة والمفاهيم اللاحقة لها والمبحث الثاني تناول إطاراً عاماً لعملية صنع القرار ، لكون كثير من علماء السياسة يعتقدون أنّ فهم عملية صنع القرار واتخاذه يقود إلى فهم طبيعة كثير من النظم السياسية ، لإنَّ كثيراً من القرارات تقود إلى معرفة آيديولوجية وفلسفة النظام السياسي القائم ومن ثم فهم المؤسسات والهياكل والأبنية التي تتم في إطارها آلية إتخاذ القرارات ، وقد تضمن المطلب الأول تعريف بالقرار وأنواعه والمطلب الثاني تضّمن عملية صنع وإتخاذ القرار أما المبحث الثالث فقد تناول كيفية تأثير العقيدة السياسية

لصنّاع القرار على عملية صنع القرار الذي تضّمن مطلبين الأول المتغيرات النفسية ودورها في نشوء وتكوين العقيدة السياسية لصانع القرار والثاني تضّمن المتغيرات الأخرى المؤثرة في تكوين العقيدة السياسية لصانع القرار .

أمّا الفصل الثاني فقد تناول دور المؤسسة العسكرية في ظل العقيدة السياسية لصانع القرار التركي قبل عام 2002 وكان المبحث الأول يدور حول العقيدة السياسية لصانع القرار التركي قبل عام 2002 ، وقد تضمن المطلب الأول القومية والعلمانية كعقيدة سياسية عامة للدولة التركية أثناء حكم مصطفى كمال أتاتورك في مرحلة نظام الحزب الواحد من (1923–1945) مع إشارة إلى الدولة العثمانية ذات العقيدة الإسلامية وكيفية صيرورة الدولة التركية وإتسامها بالصبغة العلمانية طبعاً بفعل واقع الحال الذي آلت إليه الأحداث الدولية في وقتها ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي كان لأحداثها تأثير واضح علي طبيعة العقيدة السياسية لصانع القرار التركي ، التي لخصها أتاتورك بمقولته ((سلام في الداخل سلام في الخارج)) ، وكما تضمن المطلب الثاني مرحلة التعددية الحزبية عام (1946) وظهور العقائد والآيديولوجيات اليمينية واليسارية والإسلامية إضافة إلى دخول تركيا في التحالفات الدولية ولا سيما حلف شمال الأطلسي في إطار التوازنات الدولية القائمة بين القوتين العالميتين آنذاك الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعدها متطلبات الحرب الباردة التي انتهت بتفكك الأول وصعود الثاني كقطب عالمي ، أما المبحث الثاني فقد تناول وضعية المؤسسة العسكرية التركية قبل عام 2002 وتضمن المطلب الأول تأريخ المؤسسة العسكرية التركية ومراحل تطورها والمطلب الثاني تضمن الإنقلابات العسكرية التي قامت بها المؤسسة العسكرية ، والمطلب الثالث تناول وضع المؤسسة العسكرية التركية في ظل العقائد السياسية المتنوعة للمرحلة من (1923– 2002) ، أما المبحث الثالث تضّمن إجراءات المؤسسة العسكرية على البنية السياسية للسلطة في تركيا .

أمّا الفصل الثالث فقد تناولنا فيه المبادىء العامة للعقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد عام 2002 والمتغيرات المؤثرة فيها ، وكان المبحث الأول يدور حول مرحلة نشوء النخبة السياسية الحاكمة بعد عام 2002 وتضمن المطلب الأول ظهور الإسلام السياسي في وبدايات الحركة التجديدية داخله ، وتضمن المطلب الثاني التصورات السياسية لحزب العدالة والتنمية ، أمّا المبحث الثاني فقد تناول المرتكزات الآيديولوجية والفكرية لحزب العدالة والتنمية وتضمن المطلب الأول آيديولوجية وفلسفة ومبادىء حزب العدالة والتنمية ، وتضمن المطلب الثاني الطروحات الفكرية لحزب العدالة والتنمية أمّا المبحث الثالث فقد تناولنا فيه المتغيرات المؤثرة على عقيدة صانع القرار التركي بعد العام 2002 وقد تضمن المطلب الأول المتغيرات الداخلية المتعلقة بالواقع الإقتصادي وقضية رفع الحظر عن الحجاب والقضية الكردية ومسألة الأقليات أمّا

المطلب الثاني وقد تضّمن المتغيرات الخارجية المتعلقة بثورات الربيع العربي ، ومسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي .

أمّا الفصل الرابع ودرسنا فيه تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي في مستقبل المؤسسة العسكرية التركية بعد عام 2002 ، وقد تضمن المبحث الأول تأثير العقيدة السياسية لصانع القرار التركي في المؤسسات الرسمية للنظام السياسي التركي بعد عام 2002 ، الذي تضّمن أربعة مطالب هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وأخيراً مجلس الأمن القومي والمبحث الثاني تضّمن إجراءات صانع القرار التركي للحد من دور المؤسسة العسكرية بعد عام 2002 وقد جاء في مطلبين الاول تضمن إجراءات صانع القرار التركي تجاه المؤسسة العسكرية للمدّة من (2002–2010) ، والثاني تضمن إجراءات صانع القرار التركي تجاه المؤسسة العسكرية للمدّة من (2010– 2018) ، أمّا المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن مستقبل دور المؤسسة العسكرية في ظل العقيدة السياسية لصانع القرار التركي بعد عام 2002 الذي تضمن فرضيتين بمطلبين الأول فرضية إستمرار تأثير عقيدة صانع القرار التركي ، والثاني فرضية تراجع تأثير عقيدة صانع القرار التركي .